خطة الحكومة الجديدة: الشكل والمضمون

تناولنا في عددنا الماضي، معنى الديمقراطية السائدة في لبنان ، والطبقة المكرسة في خدمتها ، كما اظهرنا حقيقة المقاصد والنوايا الكامنة ، وراء ما يسمى بوزارة الشباب بشكل موجز ، وخلصنا الى القول بان هذه الوزارة ليست في التحليل النهائي سوى افراز مباشر للنظام الراسمالي الحاكم ، يهدف من خلالها الى امتصاص النقمة الشعبية واحتوائها ، والظهور بلباس عصري ، ظاهره الحرص على الاخذ باساليب التطور الحديثة للدولة ، وباطنه تكريس وتنظيم هيمنة البرجوازية الحاكمه .

وفي هذه المقالة ، سوف نتناول ما يسمى « وثيقة الحكم الجديد » وطبيعة ما يعكسه ، وما تمثله بالمعنى الحقيقي للكلمة ، لنخلص بعد ذلك الى تحديد مسؤولية القوى التقدمية في لبنان .

البيان الوزاري من حيث الشكل

لقد اجتهد واضعو البيان الوزاري ما وسعهم ، للخروج بصياغة مختلفة الى حد ما عن البيانات السابقة ، التي تعود الحكم على تلاوتها في مثل هذه المناسبة ، في محاولة بقصد « التميز » ، واشعار البرلمان والجماهير ان الوزراء الشباب ، « جادون » فيما يسمى بعملية التغيير ، والتثوير لعقلية الحكم واساليبها . ومن هنا ، حرص واضعو البيان على « ضغطه » لان المقصود هو العمل ، « العمل الجدي الدؤوب » ، وليست الاقوال وتفاصيلها المتشعبة . فالمواطنون قد سئموا الكلام وهم بحاجة للافعال . وما هذه الوزارة الا « تكريسا » لقول رئيس الجمهورية « وضع القول في موضع الفعل اجدى وافعل » .

كما تجلى « الحرص » ، على التحرر من تحنط الاساليب السابقة وتكلسها ، بتخطي الاسلوب التقليدي المتبع في البيانات الوزارية السابقة من حيث الاستهلال بعبارة لاكتها ٣٢ وزارة تعاقبت منذ رياض الصلح الى رشيد كرامي عام ١٩٧٠ وهي « ان لبنان يمر باخطر ازمة من حياته » علما ان لبنان في هذه الاونة الدقيقة عربيا ومحليا يمر بالفعل ، بازمة خطرة على المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والمالية بوجه عام .

وفي مجرى الابهام المفتعل ، يحاول البيان من حيث الشكل في العرض ، ان يبدأ بالحديث عن وزارة التصميم بدلا من وزارة الخارجية او الداخلية كما جرت العادة . فوزارة التصميم (كما هو مفترض) هي وزارة « تخطيط » ومسح اجتماعيين واقتصاديين ، والحرص على البدء بها مقدمة مفتعلة بقصد من خلالها ، ان العهد جاد على ايلاء اهتمام كاف لهاتين المسالتين : الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل او باخر يتجاهل واضعو البيان حقيقة الوضع الذي آلت اليه وزارة التصميم منذ عام ١٩٦٥ . حيث تقلصت نهائيا واصبحت كما عبر عنها (فراغ الوزارات) واقتصر دور الموظفين فيها على قبض الرواتب آخر الشهر . خاصة بعد ان اصطدمت مشاريعهم ومقترحاتهم على غالبيتها وضحالتها ، ورغم انها لا تمس سوى القشرة السطحية من مؤسسات النظام وبنيانه الاقتصادي والمالي ، بمعارضة اقطاب المال والاقتصاد ، لاسباب ليس مجال تفصيلها هنا ، مما ادى الى تعطيل هذه الوزارة وشلها بشكل نهائي .

وتلاحق في البيان الوزاري سلسلة من العبارات مثل : « مسح دقيق للاوضاع المالية » و « سياسة مالية جديدة » و « تطوير اساليب العلم » و « محتوى جديد للديمقراطية » و « تعديل القوانين النافذة » و « اعادة النظر في الاوضاع الادارية » و « تعديل المراسيم الاشتراعية » و « فصل قوى الامن عن الجيش » و « رسم سياسة دفاعية » و « مشاركة ايجابية في القضية الفلسطينية » الخ ... ان تدافع مثل هذه العبارات وتواليها يتناسب تماما مع الكذبة الكبيرة التي يراد منا ان نصدقها ، وهي ان الوزارة الجديدة ، عصا سحرية ستحدث تطورا بسرعة لا يصدقها عقل « باستثناء عقول البسطاء والحالمين ضيقي الافق والانتهازيين » .

ان اللجوء الى هذه العبارات ، ليس من باب الاستهلاك الدعاوي والتضليل فحسب ، بل هو يعكس بشكل مباشر عجز النظام وترديه باكثر من ازمة او معضلة . ونؤكد ايضا ان النظام ، قد شاخ تماما ، ومن هنا الحرص ، على حقنه بمصل ـ اثبتت الوقائع والاحداث فشله في المعالجة ـ من هذه العبارات والوعود البراقة .

البيان الوزاري من حيث المضمون

يقول البيان في مطلعه : « ان النظام الديمقراطي البرلماني ولبنان توأمان لا ينفصلان ، فاما ان يكون لبنان ، في ظل حكم ديمقراطي برلماني او لا يكون ، وسيكون لبنان » .

ان الطبقة الحاكمة تربط بشكل صريح نظام لبنان السائد بمصالحها . وتعتبر ان زوال النظام السائد هو زوال للبنان . وهي بذلك تنسجم مع نفسها تماما مثل كل الطبقات الرجعية الحاكمة في العالم التي تعتبر مصالحها هي مصالح الوطن باسره ، وان اي مس لمصالحها ، هو مس وانتهاك لمصالح البلاد جميعها !

وفي معرض القيام بمسح « دقيق » للاوضاع المالية يقول : « النهضة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني ، كمثل الذي تعتمده اعرق الديمقراطيات ذات الاقتصاد الحر المنظم » .

فلنلق نظرة موجزة وسريعة على النظم الراسمالية الامبريالية (ذات الاقتصاد الحر المنظم) وما تعانيه ، متوقفين بنوع خاص عند الولايات المتحدة الاميركية ، فانظمتها ـ وهذا ما لا يخفيه النظام اللبناني ـ تشكل المثل الاعلى ، للنظام الراسمالي الحاكم :

ان الانظمة الراسمالية في العالم ، تعاني ازمات نقدية ومالية باستمرار ، كما تعاني من نقص في الميزانيات ، وتخفيضات دائمة لقيمة النقد ، وبالاضافة الى هذا كله هناك الكساد ، والبطالة ، وانكماش دائرة التداول والتبادل .

ففي السنوات الاخيرة خفضت قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة ١٤٫٢٪ ، وتتضح اهمية هذه النسبة من الانخفاض ودلالتها عندما نعلم ان الجنيه الاسترليني يستخدم في ٣٠ الى ٢٥٪ من كل الحسابات الدولية ، ولذا انخفضت على اثر تخفيض الجنيه الاسترليني قيمة عملات ٢٥ دولة راسمالية اخرى

اما الدولار فقد خسر من قيمته ما بين ٢٥٥ مرات . كما تعرض الفرنك الفرنسي الى تخفيض بلغ ١٢٫٥٪ . ان ظاهرة الهبوط هذه ملازمة لكل الانظمة الراسمالية . وان اي نظام راسمالي لا يصمد امامها الا على حساب البلدان الاخرى ، وبالتالي فان هذا الصمود لا يعدو كونه صمودا مؤقتا ، مما يبرهن على استحالة تجاوز الانظمة الراسمالية لازماتها بشكل جذري .

ومن جهة اخرى ، نجد ان معدل ازدياد الدخل في البلدان الاشتراكية المنضمة الى مجلس التعاضد الاقتصادي ، اعلى بكثير مما هو قائم في البلدان الراسمالية المتطورة . حيث نجد ، ان الدخل الوطني للبلدان الاشتراكية آنفة الذكر قد ازداد بمعدل ٩٣٪ في السنوات العشر الماضية في حين ان البلدان الراسمالية المتطورة لم يزد دخلها خلال نفس الفترة الزمنية سوى ٦٣٪ ، ويكفي ان نشير الى ان الولايات المتحدة الاميركية وحدها قد شهدت في العام الماضي ما يقرب من خمسة آلاف اضراب ، وفي اليابان اشترك ١٤ مليون مواطن في (هجوم الربيع) الذي قام به الشغيلة ، وفي فرنسا اشترك ما يقرب من عشرة ملايين انسان في اضراب ايار ١٩٦٨ ، وفي ايطاليا اشترك في الاضراب العام في شباط ١٩٦٩ ثمانية عشر مليون مواطن .. الخ .

وهذه الحالات تعني في جملة ما تعنيه ، ان ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي او المالي او السياسي او ما يسمى بالازدهار ليس سوى محض « اساطير » للخداع والتلفيق .

وفي اميركا وحدها نجد خمسين مليون جائع اميركي ، يقول مؤلف كتاب (الوجه الاخر لاميركا) والصادر عام ١٩٦٨ : « ان الفقراء الذين يبلغ تعدادهم الملايين في الولايات المتحدة الاميركية يزدادون باطراد » ، وقد اثبتت الاحصاءات « ان هناك خمسين مليونا من المعوزين في بلادنا » . ويؤكد ان هؤلاء الناس يملكون مؤهلات مهنية ولكن اعمالهم قد الغيت ـ نتيجة التمركز طبعا ـ واصبحت مؤهلاتهم لا جدوى منها .

ويصف بيتر كامجو عضو اللجنة الوطنية لحزب العمال الاشتراكيين والمعادي للطغمة الحاكمة في اميركا ، الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة ، بانها صغيرة جدا ، وفي الواقع انها « اصغر طبقة حاكمة في تاريخ اي مجتمع ، وفي التعريف الموسع ، فان الطبقة الحاكمة مؤلفة من ٣٠ الف نسمة » ان هذا العدد الضئيل يتحكم في مجتمع تعداده اكثر من مئتي مليون انسان .

وبالطبع ، نحن لن نقارن على ضوء الارقام والاحصاءات ايضا بين البلدان الاشتراكية والراسمالية من سائر الوجوه هنا . وانما اردنا ان نوضح ما وصف « باعرق الديمقراطيات ذات الاقتصاد الحر المنظم » على حقيقة ازماتها ومعضلاتها من خلال عينات محدودة من الامثلة لا تكفي بالطبع لايضاح صورة الانظمة الراسمالية الامبريالية بشكل جلي ، وانما نضع المثل الحسي المباشر، الذي يدحض بشكل مطلق [..] الديمقراطية وصيانة نظامها المالي والاقتصادي [..]

ان النظام الراسمالي في لبنان ، عندما [..] الى ترسيم هذه الانظمة ، وانتهاج نهجها [..] امر مستحيل موضوعيا وذاتيا) فليس [..] قبل الداخل على الجماهير من جهة ، و[..] علاقات التبعية السياسية والاقتصادية [..] ثانية .

ولو تتبعنا ما تشير اليه البيان من [..] « لتامين العدالة في توزيع الاعباء الضريبية [..] ووقف هدر الموارد المالية العامة على النفقات [..] الجديدة » و « مساعدة الاقتصاد الوطني على [..] مجابهة التقلبات المتعبة » و « تعزيز القطاع [..] الطبي العام » و « تنفيذ الضمان الصحي [..] لو تتبعنا كل ما جاء في هذا الصدد ، لا [..] سوى اغداق وعود بالجملة ، (هي لغة العهد المعروفة) لانه لم ترد في البيان اية اشارة ملموسة الى طبيعة الوسائل المادية التي [..] الى تحقيق هذه الوعود على الصعيد العملي .

اذ ما جدوى الاشارات الى الحالات [..] القائمة وما جدوى الاشارات الى وجوب [..] حد لها دون ان يتبع كل ذلك وضوح [..] في تحديد وتعيين الوسائل المادية والعملية [..] سيلجأ اليها الحكم ؟

وما يقال في هذا الصدد ، ينطبق [..] القياس ، على بقية الوعود المغدقة [..] فيما يتعلق بتطهير الادارة وتعديل القوانين النافذة ، والمراسيم الاشتراعية ، الى آخر [..] حلقات شريط الوعود .

فالقياس الحقيقي لجدية هذه الوعود ، ليس اغداقها دون حساب . بل مدى تنفيذها ، او بالاحرى القدرة على تنفيذها . (ان عامل [..] او الاختصاص بالطبع لا يوفر مثل هذه القدرة) ، ونسارع الى القول ان تحقيق بعض الاجراءات او التعديلات البسيطة (والتي ستحاط [..] تحقيقها بهالات كبيرة ، من الفاظ [..] والتفخيم) مسالة من الميسور ان تحدث ، ولكن ما نعنيه بالضبط ، هو ان اغداق الوعود والصيغة التي تضمنها البيان ، لا يعادل سوى مجرد عبارات ديماغوجية لا طائل تحتها ، [..] العلمي والجذري . وسوف لن نخرج عن [..] اللفظية اطلاقا لاعتبارات كثيرة اهمها ما سبق ان اوضحناه في مقالات سابقة في هذه الصفحة .

اننا في هذه المقالة ، لن نتمكن بالطبع ، من التعرض تفصيليا لكل ما ورد في البيان الوزاري ولكن ما رغبنا في تحديده ، هو الخط العام لمضمون البيان الجوهري والذي على ضوئه نتمكن من فهم وتحليل جوانبه الاخرى .

مسرحية الثقة

ان هذا اقل ما توصف به جلسات الثقة ، والا كيف نفسر هجوم غالبية الخطباء لدرجة نشعر معها ان الوزارة لن تنال ثقة نائب واحد ، ثم ـ وبقدرة قادر ـ تفوز باكثرية ٧٦ صوتا !

ان ذلك يدل على هشاشة المسرحية ، وفقدانها للترابط والتسلسل المنطقيين . وهكذا تبخرت جولات وصولات الخطباء العنترية لدرجة [..] المواطن بانها كانت مكشوفة رغم انها لا تخلو من عنصر التسلية .

ان ما ساد جلسات الثقة من « مناقشات » وعنتريات ، يعكس ولا شك التناقضات الثانوية بين اجنحة النظام المتصارعة على « جبنة الحكم » ولكن اشراك التلفزيون والاذاعة في نقل وقائع فصول المسرحية ، كان يهدف الى الترويج لسمعة لبنان « الديمقراطية » ، وايهام المواطن انه يعيش فعلا في ظل جو « ديمقراطي » الا ان الانطباع الذي شكله المواطن كان عكسيا ، ا[..] ناكد من افلاس النظام ومن « شرشحته » ومن الفضائح الرهيبة التي ترتكب ، ومن اللاعب بمقدرات الشعب وامواله ، وعبث العابثين بها .

ولكن ذلك ما اشار اليه النائب مشال المر حيث قدم مستندات خطيرة حول التلاعب والسمسرة والاحتيال على الرغم من انه قد طرحها بصيغة « الاستفسار » لا الاتهام .

لقد كشفت تصريحات النائب ، المر ومستنداته ان مجموعة المخالفات التي ارتكبت في مشروع « الكابل البحري » وقضية « راديو اوربان » و « توسيع المطار » قد حيكت بطريقة مريبة تدل على ان هناك « ايد كبيرة » وراءها . فتوقيع الاتفاق كان قد تم فعلا قبل تاريخ ١٤ ايلول حيث تم انعقاد مجلس ادارة الشركة . وحيث اجتمع وانتخب رئيسه ، ونائب رئيسه ، وبعد ساعة فوض الرئيس بالتوقيع عن الشركة . وتفسير هذه السرعة لانجاز الاتفاق بان التوقيع عليه قد تم سابقا وبشكل مخالف للقانون ، وان الذي وقع كان غير مفوض بذلك ولو شكلا ، وهناك معلومات تشير الى ان من اسباب السرعة هذه ، تقدم شركة بريطانية لالتزام مشروع « الكابل البحري » بمبلغ يقل عن خمسة ملايين ليرة عن المبلغ الذي التزمت به الشركة الفرنسية ، هذا جانب . والجانب الاخر من الفضيحة التي اثارها النائب المر ان الشركة الزمت الخزينة بكفالة ٥٥ مليون ليرة اي بزيادة ٣٠ مليون عن الحد المسموح به . وقد كان من الممكن ان تخفف الدولة ، من قيود هذا الالتزام لو انها ستستثمر الكابل وفق ما ينص عليه القانون بحيث تسدد الاقساط من الواردات . الا ان شركة راديو اوربان هي التي ستستثمر ، وعلى الخزينة ان تدفع الاقساط دون ان تنال اي جزء من واردات المشروع .

بالاضافة الى ذلك ، فان الكابل البحري لم يعمل بعد . وان الاتصال المزعوم مع مرسيليا يوم ٤ آب الماضي قد تم بواسطة التلستار ، ان هذه الفضائح التي اثارها « المر » وغيرها مما لم نشر اليه هنا تدل على مدى التلاعب باموال البلاد ، وهدر الملايين بطرق غير مشروعة ومدى تحكم رؤوس الاموال الاجنبية بمقدرات مجتمعنا . في الوقت الذي يتذرع فيه النظام بالعجز المالي لدى مطالبته باي مطلب جماهيري عادل . اما عندما تطالب شركة راديو اوربان بالتعويض عن نزع بعض الاعمدة اللاسلكية التابعة للشركة فان النظام يوافق بكل حماس ورضى على ان تستثمر الشركة الكابل البحري لمدة سنتين مقابل التعويضات التي تطالب بها شرط الا تقل الواردات السنوية من الكابل عن عشرة ملايين ليرة !

مسؤولية القوى التقدمية

ان جميع القوى التقدمية مطالبة في هذا العهد ، كما كانت مطالبة في العهود السابقة . بوعي مسؤوليتها في فضح المزاعم البرجوازية ، وخداعها . ومنها (هذه اللعبة الجديدة) كما هي مطالبة بمزيد من الوقفات التحليلية امام بوادر العهد الجديد على ضوء صراع القوى الطبقية فيه ، وتصادم « اكلة الجبنة » فيما بينهم بنوع خاص . وسائر المناورات التي تقوم بها العهد بقصد رصد كل ذلك علميا ، ورسم تكتيك سليم على ضوئه ، واخذ جانب الحذر الثوري الدائم . خاصة وان المنطقة العربية تشهد تطورات خطرة ، وحاسمة . وان النظام سيسعى دائما الى الافادة من اية ضربة للحركة الثورية العربية وخاصة طليعتها المقاومة الفلسطينية من اجل تسديد ضربات القمع والسحق والتصفية .

جبهة تحرير ساحل الصومال تحيي صمود المقاومة

بعثت الجبهة الشعبية لتحرير الساحل الصومالي ، الى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، برسالة عبرت فيها عن موقف التضامن الوطني المتين مع حركة المقاومة الفلسطينية ، وقالت الرسالة :

ان السؤال اليوم كيف صمد الشعب الفلسطيني ضد خادمي الامبريالية في الاردن ، وكيف سلم الاردن بعض « العواصم » الى الاسرائيليين في ستة ايام بدون مقاومة . ولماذا لم يظهر القصف مثلما ظهر اليوم .

ان فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير الساحل الصومالي على اهبة عند الطلب لتطهير الاراضي المقدسة ليس مع الشعب الفلسطيني فحسب ، وانما نحن مع الشعوب المضطهدة اينما كانت . ونرجو ان تتقبلوا شكرنا وتحياتنا .

• مواقع الانظمة .. ومواقع المقاومة ..

في الخامس من تشرين الثاني القادم ستنتهي هدنة ال ٩٠ يوما بين اسرائيل والاقطار العربية التي وافقت على مقترحات ناظر الخارجية الاميركية وليم روجرز . هذه المقترحات التي تعد تكريسا لدولة اسرائيل واعترافا قانونيا ب (سيادتها) على اراضيـ « ها » وحقها في ايجاد علاقات طيبه مع « الجيران » العرب كما يدعو مشروع روجرز الى ذلك صراحه .

ومنذ تموز وحتى تشرين الاول الحالي كانت انظار الراي العام العالمي ، تطلع الى ما يمكن ان يتحقق من خلال الاجتماعات التي دارت بين المعنيين بتنفيذ مشروع روجرز ، فيما امتدحت وسائل الاعلام الغربية « شجاعة » الانظمة العربية التي وافقت على المشروع ، والمحت ايضا الى عدم امكانية نجاح مساعي روجرز لان حركة المقاومة المسلحة تقف موقف المعارض الصلب من المشروع ومن الذين يعملون على جعله حقيقة واقعة في الساحة العربية

وفي غضون ذلك كله كان الموقف في المنطقة العربية يتخذ المسارات التالية :

□ نشطت حركة المقاومة بصورة فعالة ، اذ استطاع المقاتلون الثوريون الاخذ بزمام المبادرة ، كما هي العادة في حرب العصابات الثورية ، واقلاق الاسرائيليين من خلال عملياتها الجريئة في مناطق الاغوار والجليل .

وقد فسر المراقبون السياسيون هذا النشاط العسكري الذي ازداد نسبيا على انه رد الشعب الفلسطيني على مشروع روجرز الاستسلامي التصفوي ، ورد على القابلين به او المتطوعين لاقراره باصرار .

□ ازداد تلاحم الجماهير الشعبية ، في عموم ارجاء الوطن العربي ، مع حركة المقاومة العربية في رفضها لمشروع روجرز ، واكدت تنظيمات سياسية تقدمية واطارات نقابية ، فلاحية وعمالية ومهنية اخرى ، نفس الموقف الجماهيري آنف الذكر وبلورته على هيئة نداءات وبيانات وزعت على كل المنظمات الشعبية العالمية تؤكد فيها رفض الشعب العربي لكل المشاريع التصفوية والاستسلامية .

وقد اعتبر المراقبون هذا الجو الجماهيري الثوري على انه درع من دروع المقاومة ، وبانه النهر الذي سيغرق في وسطه الحل السلمي .

□ نشطت الانظمة العربية ، والرجعية منها على وجه الدقة ، في التناغم مع مشروع روجرز، طارحة مشاريع مشبوهة لتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على حركة المقاومة العربية المسلحة ، بينما نشطت انظمة عربية اخرى في فرض وصايتها على العمل الفدائي محاولة بذلك تهيئة الجو الملائم لاستمرار مؤامرة ٧ حزيران من هذا العام .

وبلغت لعبة الانظمة العربية ذروتها في ١٧ ايلول الماضي عندما استفردت الرجعية الاردنية ، ممثلة بالنظام الملكي العميل ، بحركة المقاومة دون ان تحرك تلك الانظمة ساكنا، عدا التصريحات الاذاعية والحديث البارد عن نصرة المقاومة .

ولقد اكدت مجزرة الاردن الرهيبة خيالية وعجز المنطق الذي يرتكن الى الانظمة العربية ، وانه منطق لا يدرك الخصائص الموضوعية والذاتية للثورة الفلسطينية : هذه الخصائص المعتمدة اولا على فاعلية وقدرة حركة المقاومة في لم صفوفها بسرعة نحو وحدة وطنية ، وعلى تاييد الجماهير العربية الشعبية الكادحة لهذه الثورة المظفرة .

فعاليه التواطؤ الاميركي الاسرائيلي

□ بان واضحا وحقيقيا التواطؤ الاميركي ـ الاسرائيلي ، فرغم الخصام الاميركي المفتعل الذي كان يبدو على لسان غولدا مائير والناطقين الرسميين في البيت الابيض الاميركي ، ظلت الولايات المتحدة الاميركية على وفائها لاسرائيل ، فزودتها بالاسلحة الهجومية واخر مبتكرات الاجهزة الالكترونية ، هذا على مستوى التعاون العسكري .

اما على مستوى التعاون الدبلوماسي بين اسرائيل واميركا ، فقد بدى واضحا الان بشكل جلي ويكاد يلمس باليد ، اذ ابدت حكومة الرئيس نيكسون كل الاتهامات الاسرائيلية للجمهورية العربية المتحدة ، بنفس الوقت الذي اخذ فيه الرسميون الاميركان يعربون عن قلقهم من تواجد الصواريخ المصرية على امتداد جبهة القناة . ولكي يكون هذا التعاون الاميركي مشروعا ويكتسب صفة قانونية ـ حسب وجهة النظر الاميركية ـ عمد المسؤولون الاميركيون في واشنطن ومحافل الامم المتحده الى اتهام الاتحاد السوفياتي بالعمل جنبا الى جنب مع المصريين داخل قواعد الصواريخ . ومن جهة اخرى ، وجراء العون والدعم الاميركيين ، عمدت اسرائيل الى التمادي في شروطها من اجل تنفيذ مشروع روجرز وطالبت اميركا بالاسلحة الثقيله ومعدات الكترونية معقدة.

ويبدو ان السياسة الاسرائيليه قد حققت اغراضها في الميدانين العسكري والسياسي ، فعلى المستوى الاول استطاعت اسرائيل تقوية اجهزة دفاعاتها الخلفية ، كما استطاعت ان تعيد الفاعلية الى خط بارليف المعروف ، بينما اكدت انباء موثوق بها من نيويورك ان هناك سربا من طائرات الفانتوم وصل الى اسرائيل بواسطة طياري الاحتياط الاميركان وبمعرفة من القيادتين السياسية والعسكرية في الدولة الاميركية .

على اية حال تبدو الصورة الان ، وبعد مرور اكثر من ثمانين يوما على مشروع روجرز ، وكانها في صالح السياستين الاسرائيلية والاميركية ، وهي نفس الصورة التي كانت في مخيلة المقاومة والجماهير عندما اعلنت الرفض الحاسم والقاطع لمشروع روجرز او اي مشروع مشابه له ، ومن اية دولة كبرى او صغرى جاء هذا المشروع المشابه

بعد انتهاء « الهدنة »

والان ما هي احتمالات الموقف في المنطقة العربية بعد انتهاء هدنة ال ٩٠ يوما ؟

بادىء ذي بدء نقول ان الانظمة العربية ستحاول بهذا القدر او ذاك ، السير في لعبة الحل السلمي ، انطلاقا من واقع البنى السياسية والمنطلقات الايديولوجية لتلك الانظمة . فهذه الانظمة التالفة اغلبها من قيادات برجوازية صغيرة ، او اقطاعية متخلفة لا يمكنها ان تتفهم وعي الجماهير الفقيرة الكادحة ، وهي لا تمتلك النفس الثوري الذي يؤهلها من خوض حرب طويلة الامد مع الاعداء الامبرياليين والاسرائيليين.

وتلوح في الافق الان صيحات بعض الانظمة العربية التي تريد تمديد فترة وقف النار الى ٩٠ يوما اخرى . وقد لوحظ هذا في خطاب الحسن الثاني الذي القاه رئيس وزرائه في الامم المتحدة مؤخرا ، وفي تصريحات بعض الممثلين الرسميين لبعض الانظمة العربية ، بانهم سيوافقون على تمديد فترة وقف اطلاق النار ٩٠ يوما اخرى فيما لو تاكدت الجدية في انجاح مباحثات عربية ـ اسرائيلية بصورة غير مباشرة . وقال دبلوماسي عربي في تصريح تلفزيوني بث في الولايات المتحدة الاميركية في اواخر الاسبوع المنصرم بان بلاده ستوافق على وجود قوات دولية على حدود بلاده مع اسرائيل اذا ما توافرت « الجدية » التي يشترطها هؤلاء الدبلوماسيون العرب في محادثاتهم غير المباشرة مع اسرائيل .

حتما ستعيد المقاومة العربية المسلحة موقفها مرة اخرى في رفضها لكل الحلول الاستسلامية التصفوية باعتبارها اخطر مؤامرة يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني في فترة من اكثر فترات نضاله الوطني ثورية وجراة . وحتما ، ايضا ، ستعيد الجماهير العربية الثورية رفضها لتمديد فترة وقف اطلاق النار ، هذا الوقف الذي هو بمثابة صلح غير معلن مع اسرائيل .

ان اي تمديد لوقف النار مع اسرائيل ، لفترة اخرى ستاتي بمخاطر عديدة ليس فقط ضد حركة المقاومة ، وانما ايضا ضد الثورة العربية وامال الجماهير الشعبية الثورية ، للنقاط التالية :

□ ان القبول بتمديد فترة وقف النار مع اسرائيل لفترة اخرى يظهر الجانب العربي وكانه اضعف من الضعيف امام الحماقات الاسرائيلية ، وبالتالي فانه يتيح لاسرائيل فرصة حشد كل طاقاتها والتهديد بالحرب والقتال من آن لاخر لاضعاف الثقة في نفوس الجماهير العربية . ثم ان هذا التمديد يعني ايضا عدم احترام الانظمة لامال المقاومة والجماهير العربية ، كما يعني عدم الاهتمام الجدي من جانب الانظمة العربية بارادة الجماهير .

□ انها ، ثانيا ، تجميد للوضع العسكري على طول خط وقف النار ، وتعطيل لفاعلية الجندي العربي الذي ياكله التشوق الى معركة حاسمة مع اسرائيل تزيح عنه عار الهزيمة .

□ انها ، ثالثا ، ستضع امام الرجعية واسرائيل فرصة فريدة اخرى في مواصلة عمليات التآمر ضد حركة المقاومة العربية المسلحة ، ولقد تجسد هذا الان في الاردن اذ تمد السلطات الفاشية هناك الى ثقب اتفاقية القاهرة برصاص الخيانة الذي يوجه الى صدور ابناء الشعب في عمان واربد والزرقاء ، والى صدور قواعد المقاومة في المناطق الشمالية من الاردن . كما ستتيح هذه الفترة ايضا فرصة اخرى للرجعية العربية لخلق كيان « فلسطيني » هزيل ، اذا اصبح مؤكدا الان ان الرجعيات العربية قد مارست ضغوطات عديدة على بعض الانظمة العربية لخلق ذلك الكيان الهزيل ، وكانت صحف غربية قد اكدت ان عناصر رجعية عربية حاكمة ، بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية المحتلة ، وباسناد من الولايات المتحدة الاميركية ، تعمل جهدها لاقامة هذا الكيان كبديل للثورة المسلحة التي يخوض اوارها ابناء شعبنا اليوم . ولقد اكد هذا المسعى الملك حسين في خطابه الاخير الذي اذيع في تلفزيون وراديو عمان مؤخرا والذي اكد فيه على « اهتمامه » بحق تقرير المصير للفلسطينيين كيفما يشاؤون

□ ان هذه الفترة ، رابعا ، ستجعل اسرائيل تزيد من قواتها البشرية والمادية ، كما انها ايضا ستساهم في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي وتجعله يسترد انفاسه اللاهثة خصوصا اذا وصلت تبرعات الراسماليين اليهود في اميركا الى اسرائيل خلال مدة وقف اطلاق النار .

□ ان التمديد الجديد ، خامسا ، وهذه نقطة هامة جدا ، سوف يؤكد على اسلوب الحلول الاستسلامية ، بديلا عن حرب الشعب الوطنية ، الامر الذي يهدد الثورة الفلسطينية باخطار ماحقة .

ان التمديد الثاني لوقف اطلاق النار ، اذا ما وافق الروجرزيون عليه ، فانه سيكون بادرة خطيرة ربما تهيىء الى هزيمة جديدة محققة ، وهذا ما يطرح على حركة المقاومة مهمة السير العنيد في افشال المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي التي يعتمد امتصاص ثورية الجماهير العربية بصورة تدريجية .

ان وحدة حركة المقاومة ، ضمن اسلوب عمل واضح ووثيقة برنامجية ، من الممكن لها ان تكون الرد القاطع على هذه المؤامرات ، كما ان تعميق هذه الوحدة الوطنية سوف لا يفشل امثال هذه المشاريع الاستسلامية فحسب ، وانما يضع الثورة الفلسطينية على بداية الخطى الحقيقية للتحرير والنصر والعودة .

« جل »